جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
قسم اللغة العربية
دكتوراه اللغة العربية ـ لغة

قراءات في كتاب سيبويه

"التعريف بسيبويه وكتابه"

أ . د. نافع علوان بهلول الجبوري

المحاضرة السابعة

باب الاخبار بالنكرة

٢٠٢٤ م

١٤٤٦ هـ

هذا باب تخبر فيه عن النّكرِة بنكرة

قال سيبويه: (وذلك قولك: " ما كان أحدٌ مثلَك "، و " ما كان أحدٌ خيراً منكَ "، و " ما كان أحدٌ مجترئا عليك "، وإنما حسن الإخبار هاهنا عن النكرةِ، حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثلِ حاله شيء أو فوقه؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعلِمه مثل هذا الشيء).

قال أبو سعيد: قد قدمنا جواز الإخبار عن الشيء معقود بوقوع الفائدة للمخاطب، وتعريفها ما يجوز أن يجهله. فإذا قلت: " ما كان أحد مثلك "، فقد خبّرته أنه فوق الناس كلهم، حتى لا يوجد له مثل أو دونه، حتى لا يوجد له مثل في الضعة. وقد كان يجوز أن يجهل مثل هذا من نفسه، فيظن أن له مثلا في رفعته أو ضعته.

(وإذا قلت: " كان رجلٌ ذاهباً "). لم يجز؛ لأن المخاطب لا يجهل هذا، (وإذا قلت: " كان رجلٌ من آل فلان فارسا " حسُنَ).

وجاز؛ لأنه قد يجوز ألا يكون في آل فلان فارس، وقد يجوز أن يكون فيهم فارس يجهله المخاطب.

قال سيبويه: (ولو قلت: " كان رجلٌ في قومٍ عاقلاً. لم يحسنْ)[1] يريد: لم يجز.

(لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون من قوم).

قال سيبويه: (فعلى هذا النحو يحسن ويقبح).

يريد: ما كانت فيه فائدة جاز الكلام به وحسن، وما لم تكن فيه فائدة لم يحسن.

ثم قال: (ولا يجوز لأحد أن تضعه في موضع واجب).

قال أبو سعيد: واعلم أن: " أحدا " له مذهبان في الكلام:

أحدهما: أن يكون في معنى " واحد ". والآخر أن يكون موضوعا في غير الإيجاب بمعنى العموم.

فأما كونه في موضع الواحد؛ فأكثر ذلك يكون في العدد كقولك: " أحد وعشرون " أي: واحد وعشرون. وقد قال الله تعالى: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ أي: واحد.

وأما الموضع الآخر: فإنك تضعه في موضع غير الواجب، في النفي والاستفهام، وتنفي به ما يعقل مؤنثا كان أو مذكرا، صغيرا كان أو كبيرا؛ نفيا عاما، فتقول: " ما بالدار

أحد "، نافيا للرجال والنساء والصبيان، كما تقول: " ما بالدار عريبٌ ولا كرَّاب "، " وما بالدار طوري ".

ولا يجوز أن تقول: " بالدار أحدٌ ". كما لا تقول " بالدار عريبٌ ". وتقول:

" هل بالدار أحد "، فيكون بمنزلة " وما بالدار أحد "؛ لأنه غير واجب[2] .

---

(١) الكتاب ، سيبويه .ت: عبد السلام محمد هارون .مكتبة الخانجي. القاهرة ، ط٤، ٢٠٠٤م: ج١ص٥٤.

وقد كان أبو العباس المبرد يجيز وقوع " أحد " في كل موضع يصلح أن يكون فيه الواحد بمعنى الجماعة نفيا كان أو استفهاما، أو إيجابا. كقولهم: " قد جاءني كلُ أحدٍ "، كما تقول: " قد جاءني كلُّ رجلٍ "؛ لأن " كلا " إذا وقع بعدها واحد منكور، صار في معنى جماعة. وأما قول الأخطل[٣] :

حتّى ظهرت فما تخفى على أحد ... إلا على أحد لا يعرف القمرا

ففي قوله: " إلا على أحد ". وجهان.

أحدهما: أنه بمعنى: " واحد " كأنه قال: إلا على إنسان لا يعرف القمر.

والوجه الثاني: أنه على الحكاية لما قبلهُ، ولو كان مبتدأ لم يجز؛ لأن قوله " إلا على " في موضع إيجاب إذا كان استثناء من نفي.

فإن قال قائل: وكيف جاز أن يقع في النفي ما لا يصح وقوعه في الإيجاب؟ قيل له: النفي قد يصح لأشياء متضادة في حال واحدة، ولا يصح إيجابها. ألا ترى أنك تقول:

" زيد ليس بقائم ولا قاعد "، إذا كان مضطجعا، أو ساجدا، أو راكعا، فتنفي قيامه وقعوده معا. ولا يصح أن تقول: " هو قائم قاعد ". وكذلك تقول: " زيد ليس بأبيض ولا أحمر "، إذا كان أسود، ولا يجوز أن تقول: " هو أبيض أحمر "، " وزيد ليس في الدار ولا في المسجد "، إذا كان في السوق أو غيرها. ولا يجوز أن تقول: " هو في الدار والمسجد "، وهذا أكثر من أن يؤتى عليه.

فإذا قلنا: " ما جاءني أحد "، و " ما بالدار أحدٌ "، فقد نفينا أن يكون فيها كل من يعقل، ونفينا أن يكون بها واحد منهم فقط، وأن يكون بها جماعة دون غيرهم، أو صغير أو كبير. ولا يصح إيجاب هذا على طريق نفيه؛ لأنا إذا قلنا: " جاءني أحد "، وسلكنا به مسلك نفي، قد أوجبنا أن يكون قد جاءك كل من يعقل، وأن يكون قد جاءك واحد منهم فقط، وأن يكون قد جاءك جماعة دون جماعة[٤] .

وأما ما قاله أبو العباس، في وقوعها موقع كل اسم في معنى جماعة، فليس ذلك بمشهور من كلام العرب، ولا يكاد يعرف " جاءني كل أحد "، وإن صحت الرواية، جاز أن يكون " أحد " في معنى " واحد ".

ثم مثل سيبويه تمثيلات يبين لك فيها أن أحدا نفي عام، فقال:

(لو قلت: " كان أحد من آل فلان، لم يجز؛ لأنه إنما وقع في كلامهم نفيا عاما.

يقول الرجل: " أتاني رجل "، يريد واحدا في العدد لا اثنين).

أراد سيبويه: أن قول القائل: " أتاني رجل " خاص؛ لأنه أراد: واحدا، فيجوز أن ينفى هذا بعينه.

---

(٢) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ،تحقيق: أحمد حسن مهدلي ،دار الكتب العلمية:ج١/ص٣١٧.

(٣) البيت في ديوان ذي الرمة ق ٢٥/ ٤١ (حتى تبرت) والدرر اللوامع ٢/ ٢٠٥.

(٤) شرح الكتاب ، للسيرافي: ج١/ص٣١٨.

(فيقال: " ما أتاك رجل "، أي أتاك أكثر من ذلك). فيكون هذا نفيا خاصا. (ويقول: " أتاني رجل لا امرأة "، فيقال: " ما أتاك رجلٌ "، أي: أتتك امرأة). فيكون هذا أيضا نفيا خاصا؛ لأنه نفى الذكور دون الإناث. (ويقول: " أتاني اليوم رجل ". أي في قوته ونفاده، فيقول: " ما أتاك رجل " أي أتاك الضعفاء)، فيكون نفيا خاصا؛ لأنه نفى الأشداء. (فإذا قلت: " ما أتاك أحد " كان نفيا). لهذا كله، الواحد والجماعة، والرجال والنساء، والأشداء والضعفاء.

قال سيبويه: (ولو قلت: " ما كان مثلك أحدا "، و " ما كان زيد أحدا ". كنت ناقضا؛ لأنه قد علم أنه لا يكون " زيد "، ولا " مثله " إلا من الناس).

قال أبو سعيد: قد قدمنا أن الفائدة إنما تكون في الخبر دون الاسم. فإذا قلت: " ما كان مثلك أحدا "، " وما كان زيد أحدا مثلك "، " فمثلك "، و " زيد " هو الاسم، و " أحد " هو الخبر، والنفي واقع على " أحد " و " أحد " معناه: إنسان، فكأنك قلت: " ما كان مثلك إنسانا "، " وما كان زيد إنسانا "، فهذا محال. إلا أن تريد: معنى الوضع منه، أو الرفعة له، وإن كنت معتقدا أنه إنسان من الجنس. ألا ترى أنك تقول: " ما زيد بإنسان "، إذا أردت أنه ينسلخ عن الأخلاق التي ينبغي أن يتخلق بها الإنسان، وكذلك يقال: " ما أنت إنسانا " عند فضل بارع يظهر منه، يقل وجوده في الناس قال: " فلست بإنسي، ولكن بملاك ". قال سيبويه: (ولو قلت: " ما كان مثلك اليوم أحد "، فإنه يريد ألا يكون في اليوم إنسان على حاله). يريد: أن هذا جائز، كما جاز " ما كان مثلك أحد ". وزيادة " اليوم " لم تغير الكلام؛ لأنه يجوز أن يكون فضله على الناس في يومه دون ما تقدم من الأيام. ثم رجع إلى ما ذكرنا، فقال: (إلا أن تقول: " ما كان زيد أحدا " أي من الأحدين[٥] . " وما كان مثلك أحدا ".على تصغيرٍ لشأنه وتحقير له)[٦] .

وقد ذكرنا هذا. وقوله " من الأحدين ". أي من الناس المستقيمي الأحوال. فإذا قلت: " ما كان زيد أحدا " - على هذا المعنى- صار بمنزلة قولك: " ما ضرب زيد أحدا " في العمل، وجاز فيه التقديم والتأخير، ولا فرق بين المعرفة والنكرة في التقديم والتأخير.

وقوله: (وحسنت النكرة في هذا الباب؛ لأنك لم تجعل الأعرف في موضع الأنكر).

يريد أن الفائدة قد انعقدت بالإخبار عن النكرة، ولم يكن ذلك بمنزلة معرفة ونكرة يجتمعان في " كان "، فتخبر عن النكرة، كقولك: " كان قائم زيدا "؛ لأن هذا إذا قلته، فقد جعلت الأعرف الذي هو " زيد " خبرا، وحق الخبر أن يكون " قائم "، فقد جعلت " زيدا ". الذي هو الأعرف في موضع " قائم " الذي هو الأنكر.

---

(٥) الكتاب:ج١ص٥٥.
(٦) شرح الكتاب،للسيرافي:ج١ص٣١٩.

(والنكرتان متكافئتان) متساويتان في جعل إحداهما خبرا عن الأخرى (كما تتكافأ المعرفتان) في جعل إحداهما خبرا عن الأخرى.

ثم قال: (وتقول: " ما كان فيها أحد خير منك " و " ما كان أحد مثلك فيها "، و " ليس أحد فيها خير منك "، إذا جعلت " فيها " مستقرا، ولم تجعله على قولك: " فيها زيد قائم ").

يريد: أنك إذا جعلت " أحدا " اسم كان، وجعلت " خير منك "، " ومثلك " نعتا له، وجعلت " فيها " خبر " كان "، كأن قلت: استقر فيها. وإذا كان الظرف، أو حرف الجر خبرا، سمّي مستقرا؛ لأنه بمعنى استقر.

وقوله: (ولم تجعله على قولك: " فيها زيد قائم "؛ لأن " زيدا " مبتدأ، و " قائم " هو الخبر، و " فيها " من صلة قائم. كأنك قلت: " زيد قائم فيها ")[٧] .

قال: (فإن جعلته على قولك: " فيها زيد قائم " نصبت. تقول: " ما كان فيها أحد خيرا منك "، و " ما كان أحد فيها خيرا منك " و " ما كان أحد خيرا منك فيها ").

تجعل " أحد " اسم كان، و " خيرا منك " خبرها، و " فيها " من صلة " خيرا منك "، وهو ظرف ل " خيرا منك ". وإذا كان الظرف أو حرف الجر غير خبر، وكان من صلة الخبر، سماه ملغى؛ لأنه يستغنى عنه، إذا كان الخبر في غيره، فقولك: " ما كان فيها أحد خيرا منك فيها "، ملغى إذا لم يكن خبرا.

(إلا أنك إذا أردت الإلغاء، فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن، وإذا كان مستقرا مكتفى به. فكلما قدمته كان أحسن).

يعني أن قولك: " ما كان أحد خيرا منك فيها "، أحسن من قولك: " ما كان فيها أحد خيرا منك "؛ لأن " فيها " لغو.

وقولك: " ما كان فيها أحد خير منك "، أحسن من قولك: " ما كان أحد خير منك فيها "؛ لأن " فيها " خبر.

ثم مثله " بأظن، وأحسب " وذلك أن " أظن، وأحسب " وبابهما يجوز فيه الإلغاء والإعمال. فإذا أعملت، كان التقديم أحسن؛ فقلت: " أظن زيدا منطلقا "، وهو أحسن من قولك: " زيدا أظن منطلقا "، وإذا ألغيت كان التأخير أحسن. فقولك: " زيد منطلق ظننت "، أحسن من قولك: " زيد ظننت منطلق " تجعل جعلك ل " فيها " إذا كان خبرا، بمنزلة إعمال الظن، وإلغاءها كإلغاء الظن في اختيارك التقديم والتأخير.

ثم قال: (والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفا، أو يكون اسما في العناية والاهتمام. مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد).

---

(٧) شرح الكتاب، السيرافي: ج١ص٣٢٠.

يعني: تقديم " فيها " وتأخيرها، وجعلها خبرا مستقرا جيد كثير.

فمن ذلك قوله تعالى: وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ (١).

قدم " له "، وجعل الخبر " كفوا "، والاسم " أحد "، و " لم يكن له "، مستقرا وقد قدمه.

فإن قال قائل: فكيف اختار سيبويه ألا يقدم الظرف إذا لم يكن خبرا، وكتاب الله تعالى أولى بأفصح اللغات؟

قيل له: قوله تعالى: " له " وإن لم يكن خبرا يتم المعنى، فإن سقوطها يبطل معنى الكلام؛ لأنك لو قلت: " لم يكن كفوا أحد " لم يكن له معنى، فلما أحوج الكلام إلى ذكر " له " صار بمنزلة الخبر الذي لا يستغنى عنه وإن لم يكن خبرا، ولم يكن بمنزلة قوله:

" ما كان فيها أحد خيرا منك "؛ لأنك لو حذفت " فيها " كان كلاما صحيحا.

قال: (وأهل الجفاء من العرب يقولون: قوله تعالى (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ)، سورة الإخلاص، آية: ٤..

يعني: الأعراب الذين لا يدرون كيف هو مكتوب في المصحف لقوة التأخير في أنفسهم إذا لم يكن حفظ.

قال الشاعر[٨]:

لتقربنّ قربا جلذيّا ... ما دام فيهنّ فصيل حيّا

فقد دجا اللّيل فهيّا هيّا

الشاهد في هذا: أنه قدم " فيهن فصيل " وجعله لغوا، لأنه جعل " فصيل " اسم " مادام "، و " حيا " خبره.

ومما سوغ أيضا التقديم، أنك لو حذفت " فيهن " انقلب المعنى؛ لأنك إذا قلت:

" مادام فصيل حيا "، فالمراد " أبدا " كما تقول: " ما طلعت شمس " و " ما ناح قمري ".

وقوله " جلذيا " يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون نعتا ل " قربا " ومعناه: جلذيا أي شديدا كما قال العجاج:

فالخمس والخمس بها جلذيّ

ويحتمل أن يكون اسم ناقته جلذية ورخّم.

(٨) هذا الرجز لأبن ميادة (الرماح بن أبرد) الخزانة ٥٥٩/٤، ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي:ج١ص٣٢٢.